

حاشية الشيخ سليمان الجمل على شرح المنهج (حاشية شرح المنهج)

@ 295 أو معيرا للمرهون لأنه المالك للرقبة والمنفعة بخلاف المرتهن وإن تعلق حقه بما في الذمة وله إذا خاص المالك حضور خصومته لتعلق حقه بالبدل وتعبيري في الموضوعين بالمالك أولى من تعبيره بالراهن فلو وجب قصاص في المرهون المتلف واقتصر أي المالك له أو عفا بلا مال فات الرهن فيما جنى عليه لفوات محله بلا بدل أو وجب مال بعفوه عن قصاص بمال أو كون الجناية خطأ أو شبه عمد أو عمدا يوجب مالا لعدم المكافأة مثلا وتعبيري بذلك أعم من قوله فإن وجب مال بعفوه أو بجنائية خطأ لم يصح عفوه عنه لحق المرتهن ولا يصح إبراء المرتهن الجاني لأنه ليس بمالك ولا يسقط بإبرائه حقه من الوثيقة .

وسرى رهن إلى زيادة في المرهون متصلة كسمن وكبر شجرة إذ لا يمكن انفصالها بخلاف المنفصلة كثمرة وولد وببعض لانتفاء ذلك ولأنه عقد لا يزيل الملك فلا يسري إليها كالإجارة ودخل في رهن حامل حملها بناء على أن الحمل يعلم فهو رهن بخلاف رهن الحائل لا يتبعها حملها الحادث فليس برهن بناء على ذلك ويتعذر بيعها حاملا لأن استثناء الحمل متعذر وتوزيع الثمن على الأم والحمل كذلك لأن الحمل لا تعرف قيمته قال الإسنوي كذا أطلقه الرافعي لكن نص في الأم على أن الراهن لو سأل أن تباع ويسلم الثمن كله للمرتهن كان له ذلك .

ولو جنى مرهون على أجنبي قدم به على المرتهن لأن حقه متعين في الرقبة بخلاف حق المرتهن لتعلقه بها وبالذمة